مجلة الإحياء، المجلد: 23، العدد: 33، أكتوبر 2023، ص - ص: 99 – 116
الترقيم الدولي: 1112-4350 الترقيم الدولي الإلكتروني: 2588-2406

جهود عبد الحقّ وابن يونس في خدمة المذهب المالكي بجزيرة صقلّيّة

The efforts of Abdul Haq and Ibn Yunus in working under the Maliki Doctrine in Sicilian Island

طالب دكتوراه حسين عكسه
HOCIN AKSA
كلية العلوم الإسلامية – جامعة باتنة 1
مخبر الفقه الحضاري ومقاصد الشريعة
hocine.aksa@univ-batna.dz

تاريخ الإرسال: 2023/02/17 تاريخ القبول: 2023/05/17

الملخص:
كان دخول الإسلام إلى صقلّية في بداية القرن الثّالث الهجري، واستمرّ إلى نهاية القرن الخامس الهجري، وكان دخول المذهب المالكي إليها مبكّرا، ولأصحاب "سحنون" الدّور البارز في إرساء دعائم المذهب في شبه الجزيرة، ولم تتكوّن لها مدرسة من أبنائها إلّا في النّصف الأوّل من القرن الرّابع الهجري، وفي مقدمتهم "الصّقلّيّان"؛ عبد الحقّ وابن يونس، اللذان استطاعا الدّمج بين الاصطلاحين؛ القروي والعراقي، ويتجلّى هذا الدّمج من خلال كتابيهما: "النّكت والفروق" لعبد الحقّ، و"الجامع لمسائل المدوّنة" لابن يونس، حيث طارت بهما الرّكبان شرقا وغربا، وكانا محلّ إعجاب وتقدير واهتمام من جاء بعدهما من العلماء.
الكلمات المفتاحية: عبد الحقّ؛ ابن يونس؛ المذهب المالكي؛ صقلّيّة.

Abstract
The entry of Islam into Sicily was at the beginning of the third century AH, and it continued until the end of the fifth century AH, and the entry of the Maliki doctrine was early, and the followers of “Sahnoun” played a prominent role in laying the foundations of this doctrine on the peninsula. A school was not formed until the first half of the fourth century AH, led by the two sikilians Abdul Haq and Ibn Yunus who were able to combine the two terms; Al-Qarawi and Al-Iraqi, and it is evident through their two books: “Al-Nukkat and Al-Farq” and “Al-Jami’ Masa’il al-Mudawwana”, which were spread both in the east and west. They were admired and appreciated for those who came after them from among the scholars.
Key words: Abdul Haq; Ibn Yunus; the Maliki doctrine; Sicilian.

مقدّمة

كان دخول المذهب المالكي إلى شبه جزيرة صقلّيّة منذ البدايات الأولى للفتح الإسلامي للجزيرة، ثمّ ما لبث أن ساد فيها وتجذّر واعتنقته العامّة والخاصّة على حدّ سواء، واستمرّ كذلك إلى غاية سقوطها أواخر القرن الخامس الهجري، وكان المذهب ـ خلال هذه الفترة ـ يمرّ بمرحلة جديدة من مراحل تطوّره اتّسمت بدرس الأقوال والرّوايات، وتمحيصها وتوجيهها، والاختيار فيها بالتّرجيح والتّشهير، كما تميّزت هذه المرحلة من تاريخ المذهب بضهور تقارب ـ بين النّهج الأثري القروي الذي يعتمد على تمحيص السّماعات

والمرويات، وتمييز الصّحيح منها من السقيم، وبين النّهج العراقي الذي يعتمد على توجيه الأقوال ورصد الفروق بينها، وتحرير الأقيسة وتقرير القواعد والتّفريع على أساسها ـ وصل إلى حدّ الامتزاج، ولقد لعب فقهاء صقلّيّة دورا بارزا في التّقريب بين النّهجين والدّمج بينهما، وقد تجلّى ذلك في مؤلّفات الصّقلّيين؛ عبد الحقّ وابن يونس.

فما مظاهر الامتزاج والدّمج بين الاصطلاحين؛ القروي والعراقي في مؤلّفات الصّقلّيين خلال هذه المرحلة من مراحل تطوّر المذهب؟

أهمّية الدّراسة

هذا النّوع من الدّراسات يتيح للمتعامل مع المذهب ـ دارسا كان أو مدرّسا أو باحثا ـ الاطّلاع على حركة المذهب، والتّبصّر برجاله، وكتبه؛ وتمكّنه من مختلف المراجع والمصادر، ومعرفة المعتبر منها، والتي عليها المعموّل، ومضانّ الرّاجح والمعمول به من الأقوال.

أهداف الدّراسة

في ضوء الإشكاليّة المطروحة فإنّ هذه الدّراسة تسعى إلى إبراز جهود الصقلّيّين؛ عبد الحقّ وابن يونس في خدمة المذهب المالكي من خلال ما يلي:

1- التّعريف بعلماء صقلّيّة المبرزين في خدمة المذهب تدريسا وتأليفا، وبمختلف الآثار العلمية التي خلّفها أولئك العلماء المبرزون.

2 -رصد إسهامات الصّقلّيّيْن في خدمة المذهب المالكي، والتي يمكن اعتبارها قيمة مضافة للمذهب.

3- رصد مظاهر التّأثّر بجهود الصّقلّيين في المراحل التّالية على السّاحة الفقهية.

خطّة الدّراسة.

من أجل تحقيق أهداف الدّراسة، تمّ تقسيمها إلى ثلاثة مطالب؛ حيث تمّت الإشارة في المطالب الأوّل إلى دخول المذهب إلى صقلّيّة، وأبرز علماء المدرسة الصّقلّية، ثمّ شُفّع بمطلب ثان تناول بالدّراسة والتّحليل أبرز المؤلّفات التي أنتجها فقهاء صقلّيّة، وفرضت وجودها في الأوساط العلميّة شرقا وغربا، والتي يمكن اعتبارها قيمة مضافة للمذهب، وكان التّركيز على كتاب النّكت والفروق لعبد الحقّ، والجامع لمسائل المدوّنة والمختلطة لابن يونس، وفي خاتمة المطالب تمّت الإشارة إلى الأثر الذي أحدثه الصقلّيان في الفقه المالكي بعد سقوطها سنة 485هـ.

الدّراسات السّابقة

لم يحض الشّأن الصّقلّي بالقدر الكافي من اهتمام الباحثين، وخاصّة ما تعلّق منه بالحياة الفكرية، وكلّ ما تمّ العثور عليه من أعمال ذات صلة بموضوع هذه الورقة أربع دراسات هي:

1- ابن يونس الصّقلّي وأثره في الفقه المالكي؛ وهي أطروحة مقدّمة لاستكمال درجة الدّكتوراه في الفقه وأصوله وأصول الدّين، للباحث محمّد الزّوين، بدار الحديث الحسينية بالرّباط، سنة 2002م.

2- الحياة العلميّة في صقلّيّة الإسلامية، وهي أطروحة مقدمة لنيل درجة الدّكتوراه في الحضارة والنّظم الإسلامية، للباحث علي بن محمّد بن سعيد الزّاهري، بجامعة أمّ القرى، سنة 1414هـ -1993م.

3- دور المغاربة في نشر المذهب المالكي بجزيرة صقلّيّة خلال الفترة الممتدّة بين القرنين: (3هـ - 6هـ/ 9م - 12م) للباحث: الطّيّب بوسعيد، جامعة محمّد دحلب ـ البليدة ـ والبحث منشور بمجلّة الدّراسات التّاريخية في عددها الأوّل بتاريخ: 2019/01/01م.

4- المدرسة المالكيّة بصقلّيّة؛ تاريخها وأعلامها، وعلاقتها بالمدرسة البغدادية للباحث: سعد بن يحي، وقد شارك الباحث بهذه الورقة في الملتقى الأوّل حول القاضي عبد الوهّاب المالكي، المنعقد بتاريخ: 13 محرّم 1429هـ، الموافق لـ: 16 مارس 2003م بدبي، وقد نُشر في المجلّد الخامس، ص 313، من مجموع سبعة أجزاء خاصّة ببحوث الملتقى.

ولقد تمحورت هذه الأعمال حول النّقاط التّالية:

1- فتح صقلّيّة.

2- دخول المذهب إلى صقلّيّة، وجهود المغاربة في توطيد أركان المذهب المالكي فيها إلى غاية ظهور الكوكبة الأولى من العلماء من أبناء صقلّيّة.

3- الحديث عن علماء صقلّيّة ممّن ولد ونبغ فيها، وكان التّركيز عموما على الصّقلّيين، ومؤلّفاتهما، وخاصّة عبد الحقّ.

وقد غلب على هذه الدّراسات الجانب السّردي بعيدا عن الإطار العام لحركة المذهب، وأشكال التّأثير، ممّا خلق منطقة فراغ بحثيّة تحاول هذه الورقة الموسومة بـ: " جهود ابن يونس وعبد الحقّ في خدمة المذهب المالكي بجزيرة صقلية".

المطلب الأوّل: صقلّية والمذهب المالكي

بالعودة إلى تاريخ صقلّيّة الإسلاميّة[1] منذ فتحها على يد المسلمين بقيادة أسد بن الفرات[2] سنة 112هـ إلى غاية سقوطها سنة 485هـ، نجد أنّ مذهب إمام دار الهجرة ساد في ربوع شبه الجزيرة وتجذّر، وفي هذا المطلب بيان لأبرز العلماء الذين وفدوا على صقلّيّة، وعملوا على نشر المذهب المالكي في شبه الجزيرة، وأهمّ المؤلّفات التي صاغت الملكة الفقهيّة الصّقلّية، وأبرز أعلام صقلّيّة الذين حملوا لواء المذهب فيها، في ثلاثة فروع.

الفرع الأوّل: دخول المذهب المالكي إلى صقلّيّة

تعود البدايات الأولى للمذهب المالكي في شب جزيرة صقلّيّة إلى بداية الفتح، وما كاد الأمر أن يستتب حتى تقاطر عليها العلماء من كلّ صوب، فأضحت قبلة للعلماء، ومحجّا للفقهاء، وحسبنا في هذه الفرع الإشارة إلى طلائع العلماء الذين هاجروا إلى صقلّية، وأولى المؤلّفات التي وفدت عليها، والتي يعود إليها الفضل في إرساء الدّعائم الأولى للمذهب في شبه الجزيرة.

أوّلا- طلائع العلماء الوافدين على صقلّيّة: تذكر المصادر أنّ كثيرا من أصحاب سحنون[3] وفدوا إلى صقلّيّة، وعملوا على نشر مذهب مالك فيها؛ فمنهم من تولّى قضاءها، ومنهم من درّس الفقه تحت قباب مساجدها، ومن العلماء الوافدين إليها: عبد الله بن سهل القُبَّرياني[4]، وأبي عمر بن ميمون بن المغلوب الأفريقي[5]، وأبي الرّبيع سالم بن سليمان القطّان المعروف بابن الكُحالة[6]، وهؤلاء جميعا تولّوا قضاء صقلّيّة. ومن أصحاب سحنون - أيضا - الذين وفدوا على صقلّيّة ودرسوا فيها أبي سعيد لقمان بن يونس الغسّاني[7] الذي ظلّ يدرّس الفقه فيها لمدّة أربع وعشرين سنة[8].

وتذكر المصادر - أيضا - أنّ كثيرا من تلامذة أصحاب سحنون وفدوا عليها؛ كإبراهيم بن أبي صبح[9] الورع الذي تولّى قضاء صقلّيّة، ومحمّد بن خالد التّميمي[10] الذي تولّى القضاء فيها مدّة عشرين سنة، وكان لاستقرار البرادعي[11]؛ محمّد بن خلف الأثر الكبير في توطيد دعائم المذهب في شبه الجزيرة.

ثانيا- أولى الكتب التي دخلت صقلّيّة: إلى جانب العلماء الأوائل الذين وفدوا على شبه جزيرة صقلّيّة، تسرّب إليها عدد من المؤلّفات التي شكّلت مادّتها الدّعائم الأولى في بنيان المدرسة الفقهيّة الصّقلّية، وهي:

1- موطّأ الإمام مالك: ولم تذكر المصادر شيئا عن دخوله إلى صقلّيّة، ومن أدخله، وكيف ومتى دخل، ولكن الثّابت أنّ محدّثها وفقيهها عتيق السّمنطاري[12] كان يدرسّه[13].

2- المدوّنة: وتشكّل مع الموطّأ أساس دواوين المذهب، وقد دخلت صقلّيّة ـ حسب إحسان عبّاس[14] ـ أيّام الفتح أو بعده بقليل، وكانت محور النّشاط الفقهي في صقلّيّة؛ اختصارا وشرحا وتعليقا، ونسجا على منوالها حتى آخر أيّام المسلمين فيها.

3- التّقريب: لأبي القاسم خلف البُلنُسي المعروف بالبريلي[15] المتوفّى سنة (444هـ): وهو في شرح المدوّنة واختصارها، انتفع به الطّلبة في المناظرة، وتذكر بعض المصادر أنّ خلفا لمّا أتمّ كتابه هذا دخل صقلّيّة وعبد الحقّ بها، فلمّا قرأه استحسنه وأراد شراءه فلم يتيسّر له ثمنه، فباع بعضا من متاع منزله فاقتناه، فغلا الكتاب وتنافس النّاس عليه[16]، وكان ممّا قيل فيه أنّه من أراد أن يكون فقيها من يومه فعليه بكتاب التّقريب[17].

4- السّليمانية: لمؤلّفه سليمان بن سالم القطّان المعروف بابن الكُحالة؛ قاضي صقلّيّة وناشر مذهب مالك فيها، وقد سبقت الإشارة إليه.

هذه هي طلائع الكتب التي دخلت صقلّيّة، فكانت البداية قيروانية بامتياز[18].

الفرع الثّاني: فقهاء المدرسة الصّقلّيّة.

رغم الفتن والاضطرابات التي شهدتها صقلّيّة منذ الفتح حتى سقوطها إلّا أنّها فرضت مكانتها كعاصمة للعلم والعلماء تضاهي القيروان وقرطبة، حيث كان (فيها من العلماء والعبّاد والفقهاء مالا يأخذه عدّ، ولا يأتي عليه حصر)[19]، إلّا أنّ المصادر لم تحفظ لنا منهم إلّا أسماء قليلة؛ منهم من ولد فيها وبقي يدرّس بها، ومنهم من هاجر مع سقوطها، وهم:

1- أبو القاسم عبد الرّحمن البكري[20]: جمع بين الفقه والحديث والأصول، وجمع بين العلم والتّصوّف، سمع من أهل القيروان، ومات قبل ابن أبي زيد[21] المتوفّى سنة 386هـ.

2- أبو الحسن أحمد بن عبد الرّحمن المعروف بابن الحصائري[22]: شيخ صقلّيّة وفقيهها، وقد (كان حيّا في القرن الرّابع الهجري، وبداية القرن الخامس)[23]، أخذ عن شيوخ القيروان؛ كابن أبي زيد القيرواني، وعنه أخذ معظم فقهاء صقلّيّة الذين حملوا لواء مدرستها فيما بعد.

3- أبو بكر بن العبّاس[24]: الفقيه الفاضل الذي أخذ عن ابن أبي زيد القيرواني، وأبي الحسن القابسي[25]، وهو الذي أدخل كتاب الملخّص[26] إلى صقلّيّة.

4- أبو عبد الله محمّد بن أبي الفرج المازري[27]: المعروف بالذّكي الصّقلّي الفقيه الحافظ، أخذ عن شيوخ صقلّيّة، دخل القيروان، وسكن قلعة بني حمّاد، وله تعليق كبير في المذهب، مات بأصبهان سنة 516هـ، ومولده كان بصقلّيّة سنة 427هـ.

5- عبد الحقّ وابن يونس: وستأتي ترجمتهما بعد قليل في الفرع الموالي.

وهناك أسماء أخرى أشار إليها القاضي عياض[28] إشارة عابرة، ولا ندري عنها شيئا سوى أنّها من فقهاء صقلّيّة المشاهير؛ كأبي عبد الله بن البنّاء، وأبي حفص عمر بن أبي ساروا اللّواتي، وابن القابلة[29]وغيرهم.

وصفوة القول أنّ دخول المذهب المالكي إلى صقلّيّة كان في بداية الأمر إداريا ـ إن صحّ التّعبير ـ عن طريق منصب القضاء في أغلب الأحوال، وأحيانا عن طريق كرسيّ التّدريس؛ ونظرا للفتوحات في العهد الأغلبي، وكثرة الفتن والاضطرابات خلال الفترة الأولى من الحكم العبيدي للجزيرة ضلّ الأمر على ما هو عليه إلى غاية سقوطها سنة: 485هـ، ولم تتكوّن لها مدرسة خاصّة بها ـ من أبنائها الذين ولدوا فيها، وأخذوا

العلم تحت قباب مساجدها، ودرسوا فيها وألّفوا ـ إلّا في عهد الأسرة الكلبية[30] (336هـ ـ 430هـ)؛ وخاصة في الفترة الممتدّة بين 334هـ وبين405هـ، حيث تنعّمت فيها صقلّية بالهدوء والاستقرار[31]، ثمّ ما لبث قرن الفتن أن ذرّ مرة أخرى، واشتدّ أوارها ممّا عجّل بسقوطها، ودفع ببعض علمائها إلى الهجرة منها؛ كابن يونس، وعبد الحقّ، والذّكيّ المازري، وآثر البعض الآخر البقاء فيها[32].

الفرع الثّالث: التّعريف بالصّقلّيّين

يطلق المتأخّرون من فقهاء السّادة المالكيّة مصطلح الصّقلّيين ويريدون به عبد الحقّ وابن يونس، وفي هذا الفرع تعريف بهذين العالمين الجليلين اللذين قدّما إسهامات جليلة في خدمة المذهب.

أوّلا- التّعريف بعبد الحقّ[33]: هو عبد الحقّ بن محمّد بن هارون السّهمي القرشي، شيخ المالكية الموْصوف بالذّكاء وحسن التّصنيف، تفقّه على أَبي بكر بن عبد الرّحمن، وأَبي عمران الفاسي، والأجدابي[34]، وحجّ، فلقي عبد الوهّاب القاضي[35]، وأبا ذرٍّ الهروي[36]. وله كتب منها: النّكت والفروق لمسائل المدوّنَة، وتهذيب الطّالب، وله استدراك على مختصر البرادعي، وقد حجَّ مرَّات، وناظر بمكَّة أَبا المعالي الجويني إمام الحرمين[37]، مات بالإسكندرِيَة سَنَة 466هـ،

ومن تلامذته: أبو حفص عمر بن يونس بن محمّد بن الحذّاء القيسي[38]، وأبو البهاء عبد الكريم بن محمّد بن علي بن عبد الكريم الصّقلّي[39]، وأبو طاهر السّلفي[40]، وغيرهم.

ثانيا- التّعريف بابن يونس[41]: هو أبو بكر محمّد بن عبد الله بن يونس التّميمي القرشي: الفرضي الفقيه الحافظ النّظّار، الملازم للجهاد، أحد أئمّة التّرجيح، ولد "ببلرم" عاصمة صقلّية أواخر القرن الرّابع الهجري، ثمّ هاجر مع من هاجر قبل سقوطها بيد النّورمان، وسكن القيروان، وعند الزّحفة الهلالية على القيروان سنة ستّ وأربعين وأربعمائة (446هـ)، انتقل إلى المهدية، وضلّ يدرّس فيها إلى أن توفّي يوم عشرين ربيع الأوّل سنة إحدى وخمسين وأربع مائة (451هـ)، ودفن برباط المنستير حذو باب القصر الكبير الذي ما زال معروفا باسم قبر سيّد الإمام، أخذ عن القابسي وأبي عمران الفاسي، وابن الحصائري، وعتيق بن عبد الجبّار. له كتاب في الفرائض، وشرح كبير على المدوّنة سمّاه: "الجامع لمسائل المدوّنة والمختلطة".

ومن تلامذته التي حفظتها المصادر: أبو حفص عمر بن يونس بن محمّد بن الحذّاء القيسي، وأبو البهاء عبد الكريم بن محمّد بن علي بن عبد الكريم الصّقلّي.

المطلب الثاني: إسهامات الصّقلّيّيْن في خدمة المذهب المالكي

لم تكن لصقلّيّة مدرسة خاصّة بها إلّا في عهد الأسرة الكلبية (336هـ ـ 430هـ)، ورغم قصر هذه الفترة إلّا أنّها استطاعت أن تترك بصمتها على حركة المذهب في مرحلة التّطوّر، وذلك من خلال جهود علمائها في التّقريب بين المدرستين؛ العراقيّة والقيروانيّة، وقد بدا جليّا في مؤلّفات الصّقلّيين؛ ابن يونس وعبد الحقّ، حيث تلاقح المنهج الأثري القروي، ومنهج الرّأي العراقي في كتابيهما؛ "النّكت والفروق"، و"الجامع لمسائل المدوّنة" إلى حدّ الامتزاج، ويمكن رصد ملامح التّلاقح والامتزاج بين الاصطلاحين ـ القروي والعراقي ـ في الكتابين من خلال المصادر التي اعتمداها، والمنهج الذي اتّبعاه في كتابيهما في فرعين.

الفرع الأوّل: مظاهر الامتزاج بين المدرستين من خلال مصادر "الصّقلّيين"

لكلّ مدرسة من مدارس المذهب المالكي مصادر منها تعرف طرقها في الفقه والتّأليف، ونتيجة للصّلات العلميّة الموجودة بين مختلف علمائها بدأت تظهر في مؤلّفات كلّ مدرسة مؤلّفات المدارس

الأخرى، وفي هذا الفرع رصد لملامح الامتزاج والتّقارب بين المدرستين؛ العراقية والقروية من خلال كتابي: "النّكت والفروق" لعبد الحقّ، و"الجامع لمسائل المدوّنة" لابن يونس.

أوّلا- مصادر عبد الحق في كتابه النّكت والفروق: اعتمد "عبد الحقّ" في كتابه "النّكت والفروق" على عدد من المصادر كانت رائجة ومعتمدة في العالم الإسلامي وصقلّيّة، وهي:

1- المدوّنة: وهي أصل الكتاب.

2- كتب أشهب ابن عبد العزيز (204هـ)[42]: وهي سماعاته عن مالك، وعددها عشرون كتابا، وله كتاب سمّاه المدوّنة، ألّفه على نسق مدوّنة سحنون، وخالف فيها ابن القاسم في أكثر آرائه[43].

3- الواضحة في السّنن والفقه: لعبد الملك بن حبيب السّلمي (238هـ)[44]، وقد لقيت رواجا كبيرا، وخاصّة في المدرسة الأندلسية.

4- المستخرجة من الأسمعة: لمحمّد بن أحمد العتبي[45] (250هـ)، وهي سماعات كثيرة عن مالك وتلامذته.

5- كتب ابن سحنون: ويعتبر الجامع أهمّ كتبه، وهو الذي قال فيه ابن عبد الحكم[46]: (هذا كتاب رجل يسبح في العلم سبحا)[47]، ولعلّه هو الذي دخل صقلّيّة، واعتمده عبد الحقّ.

6- المجموعة: لمحمّد بن إبراهيم بن عبدوس (260هـ)[48] في خمسين كتابا.

7- الموازية: لمحمّد بن إبراهيم المعروف بابن المواز[49] (269هـ)، وتعتبر من أشهر الكتب في المغرب ومصر في القرن الرّابع الهجري[50].

8- المبسوط: للقاضي إسماعيل بن إسحاق (ت 282هـ)[51]، ومنه تعرف طرق البغداديّين في الفقه والتّأليف[52].

9- شرح مختصر بن عبد الحكم (ت 268) [53] الكبير: للقاضي أبي بكر الأبهري[54] (ت 375هـ) وهو من أشهر مؤلّفاته.

10- كتاب النّوادر والزّيادات: لابن أبي زيد القيرواني (ت 386هـ)، ويعتبر الكتاب بمثابة تلخيص للكتب الفقهيّة الهامّة للمذهب؛ حيث جمع فيه جميع ما في الأمّهات من المسائل والخلاف والأقوال، فاشتمل على جميع أقوال المذهب، وفروع الأمّهات[55].

11- المغرب: لمحمّد بن عبد الله المروزي المعروف باين أبي زمنين[56] (ت 399هـ)، والكتاب في اختصار المدوّنة، وشرح مشكلها، والتفقّه في نكت منها، وهو أفضل مختصراتها[57].

12- الممهّد في أحكام الدّيانة والفقه: لأبي الحسن علي بن محمّد المعافري المعروف بابن القابسي (ت403هـ).

هذه جملة المصادر التي كانت قوام كتاب "النّكت والفروق" لعبد الحقّ الصّقلّي.

ثانيا- مصادر ابن يونس في كتابه " الجامع لمسائل المدوّنة والمختلطة": صرّح ابن يونس بأهمّ مصادر كتابه في مقدّمة كتابه فقال: (وأدخلت فيه مقدّمات أبواب كتاب الشّيخ أبي محمّد بن أبي زيد رحمه الله تعالى وزياداته، إلّا اليسير منها، وطالعت في كثير منها ما نقله في النّوادر، ونقلت كثيرًا من الزّيادات من كتاب ابن المواز، والمستخرجة، ولم أخل من النّظر إلى نقل أبي محمّد واختصاره فيها، وعملت على الأتمّ عندي)[58]، وباقي المصادر جاء ذكرها في ثنايا الكتاب.

من خلال هذه المقدّمة فإنّ المصادر التي صرّح بها ابن يونس هي: المدوّنة الكبرى لسحنون، والنّوادر والزّيادات لابن أبي زيد القيرواني، ومختصر المدوّنة لابن أبي زيد ـ أيضا ـ والمستخرجة للعتبي، والموازية لابن المواز، وكلّ هذه المصادر اعتمدها عبد الحقّ في نكته.

أمّا الكتب التي جاء ذكرها في ثنايا الكتاب فهي: موطّأ مالك، وموطّأ ابن وهب، والواضحة لعبد الملك، وكتب ابن سحنون، والمجموعة لابن عبدوس، والمبسوط للقاضي إسماعيل، وشرح الأبهري لمختصر ابن عبد الحكم، وعيون الأدلّة لابن القصّار، والممهّد لابن القابسي، وهذه ـ أيضا ـ اعتمدها عبد الحقّ في كتابه "النّكتّ"، أمّا ما انفرد به من المراجع فهي:

1- مختصرات ابن عبد الحكم بن أعين: وهي ثلاث مختصرات؛ الكبير والأوسط والصّغير، جمع فيها سماعاته عن مالك، وكبار تلامذته، ورغم أنّه مصري إلاّ أنّ مختصراته كانت عماد المدرسة العراقية[59].

2- الدّمياطية: لعبد الرّحمن بن أبي جعفر الدّمياطي[60]، جمع فيها سماعاته عن مالك وكبار تلامذته.

3- الثّمانية: لعبد الرّحمن بن إبراهيم المعروف بابن تارك الفرس[61] (258هـ)، والثّمانية ثمانية كتب جمع فيها المؤلّف أسئلته التي سألها مشايخه المدنيّين[62].

4- مختصر الوقار[63]: وهو لأبي بكر يحي بن عبد الله الوقار المصري (ت 269هـ) وله مختصران؛ الكبير في سبعة عشر جزء، والصّغير، واشتهر لدى المغاربة بمختصره الكبير، وفضّلوه على مختصر ابن عبد الحكم [64].

5- السّليمانية: لأبي الرّبيع سالم بن سليمان سالم القطّان، وهو من الكتب الوافدة على صقلّيّة أين سبقت الإشارة إليه.

6- الحاوي في مذهب مالك: للقاضي أبي الفرج عمر بن محمّد اللّيثي[65] (ت331هـ)، والقاضي من فقاء المدرسة العراقية.

7- مختصر ما ليس في المختصر: وهو لمحمد بن القاسم أبي شعبان المصري، المعروف بابن القرطي (ت 355هـ)[66]، وله كتاب آخر أسماه "الزّاهي"، وتمثّل كتبه قمّة آراء المدرسة المصرية في وقته[67].

8- التّفريع: لأبي القاسم عبيد الدّين الحسن بن الجلّاب (ت 355هـ)[68]، وهو كتاب يحوي آلاف المسائل الفقهيّة بصورة شاملة ومختصرة، فضلا عن احتوائه جملة من القواعد الفقهية[69].

9- المعونة في مذهب عالم المدينة: للقاضي عبد الوهّاب بن علي بن نصر البغدادي (ت 422هـ)، وقد أكثر النّقل عنه ابن يونس وخاصّة إذا كان بصدد نقل الخلاف خارج المذهب.

10- تهذيب المدوّنة: لأبي القاسم خلف البرادعي (ت 438هـ): وهو اختصار للمدوّنة، وكثيرا ما كان ينقل عنه ابن يونس مستعملا صيغة (ومن المدوّنة) قاصدا بذلك تهذيب البرادعي.

11- النّكت والفروق لعبد الحقّ: وقد أكثر النّقل منه وخاصّة إذا كان بصدد ذكر بعض الفروق.

12- تهذيب الطّالب: لعبد الحقّ ـ أيضا ـ وهو في شرح المدوّنة، ولم يكثر النّقل منه.

هذه هي مجمل مصادر ابن يونس الفقهية، وأبرزها نوادر ابن أبي زيد، وتهذيب البرادعي، ومعونة القاضي عبد الوهّاب، ونكت عبد الحقّ[70].

ثالثا- تعليق على مصادر الصّقلّيّين في كتابيهما: إنّ قوام مذهب مالك ـ أساسا ـ هو الموطّأ، ومختلف السّماعات التي يرويها عنه تلامذته وينقلونها عنه، وقد انتظمت هذه السّماعات في ستّة كتب، وهي: المدوّنة وهي قيروانية مصرية، والمجموعة وهي قيروانية، والموازية وهي مصرية، والواضحة والعتبية ـ وتسمّى المستخرجة ـ وهما أندلسيتان، ومختصرات ابن عبد الحكم ومبسوط القاضي، وهما عراقيتان، وقد اصطلح السّادة المالكية على تسمية هذه السّماعات بمصطلح "الدّواوين"، وما سوى ذلك من مؤلّفات المالكية ـ وخاصّة في القرنين الثّالث والرّابع الهجريان ـ لا تعدو أن تكون جمعا بين هذه الدّواوين، أو شرحا لها، أو تعليقا أو تخريجا عليها، أو ترجيحا بين مختلف الرّوايات والأوجه في القرن الخامس الهجري.

وبالعودة إلى مصادر الصّقلّيين في كتابيهما؛ "النّكت والفروق" و "الجامع لمسائل المدوّنة" نجد أنّ الدّواوين كانت حاضرة في الكتابين[71]، وهذا يعني أنّ الصّقلّيين لم يقتصرا على دمج المصطلح القروي والعراقي فحسب، وإنّما دمجا بين مختلف المدارس التي تمثّل المذهب المالكي في القرن الثّالث الهجري.

وبعيدا عن الأمّهات نجد أنّ الصّقلّيّين قد وضعا أشهر مؤلّفات المدرسة القيروانية ـ وهي نوادر ابن أبي زيد، وممهّد القابسي، فضلا عن كتب ابن سحنون ـ جنبا لجنب مع أشهر مؤلّفات المدرسة العراقية في القرن الرّابع الهجري؛ وهي شرح الأبهري، وعيون الأدلّة لابن القصّار[72].

وقد كان ابن يونس أكثر احتكاكا بكتب العراقيين باعتماده لحاوي أبي الفرج، وتّفريع ابن الجلاّب، ومعونة القاضي عبد الوهّاب، وكانت مصادره أكثر تنوّعا باعتماده على مؤلّفات أخرى غير القرويّة والعراقية؛ كمختصر الوقار، ومختصر ما ليس في المختصر وهما مصريان، وثمانية أبي زيد وهي أندلسية، كما اعتمد ـ أيضا ـ على كتابي: السّليمانية، وتهذيب البرادعي وهما صقلّيّان[73].

الفرع الثّاني: مظاهر الامتزاج بين المدرستين من خلال منهج الكتابين

تكوّنت في مختلف أنحاء العالم الإسلامي خلايا التزمت مذهب مالك أصولا وفروعا، قوامها تلامذته، لتصبح فيما بعد مدارس قائمة، لها مناهجها وطرقها في التّعامل مع الفروع، ومع بدايات القرن الرّابع الهجري ظهر نوع من التّقارب في مناهج التّأليف بين مختلف المدارس حتى وصل إلى حدّ الامتزاج، وفيما يلي رصد لملامح الامتزاج بين المنهجين ـ القروي والعراقي ـ في كتابي: "النّكت والفروق"، و"الجامع لمسائل المدوّنة".

أوّلا ـ منهج عبد الحقّ في كتابه " النّكت والفروق": قال عبد الحقّ في مقدّمة كتابه "النّكت والفروق": (فإنّ بعض أصحابنا من طلبة الفقه سألني العناية بجمع ما يقع لي أنّ المبتدئ في طلب الفقه، ومن لم يتّسع فيه محتاج إليه في أعيان مسائل من "المدونة والمختلطة" من نكتة يحسن عندي الإتيان بها، وتفريق بين مسألتين قد يتعذّر على الطّالب معرفة اختلاف حكمها، وطرف من التّفريع في بعض المسائل، أو مقدّمات في أوائل بعض الكتب فيها عقد أصل أو شيء من حجّة على مخالف)[74]. في ضوء هذه المقدّمة، وبالعودة إلى أبواب الكتاب المختلفة يمكن رصد الملامح الأساسية لمنهج عبد الحقّ في كتاب النّكت والفروق في النّقاط التّاليّة:

1- جاء ترتيب الكتاب وفق عرف السّادة المالكية في ترتيب الأبواب الفقهية، ولم يكن على نسق ترتيب المدوّنة[75].

2- عادة ما يصدّر الكتاب بآية أو حديث يجعله أصلا في الباب، مبيّنا ما ينطوي عليه من علل ومعاني، واختلاف فهوم العلماء في رصدها، وبيان مواطن الضّعف في أقوال المخالفين.

3- ينتقي بعد ذلك المسألة من المدوّنة، ويتعقّبها بالشّرح تارة، وببيان ما تنطوي عليها من علل ومعان تارة أخرى، وأحيانا يستشكل المسألة، ثمّ لا يلبث أن يرفع الإشكال.

4- يورد في المسألة المنتقاة روايات أخرى، مشفوعة بوجوهها، ثمّ يأتي عليها بالتّوجيه، من خلال بيان مآخذ تلك الرّوايات والوجوه، ممهّدا بذلك الطّريق لاختيار ما ترجّح لديه من قول.

وهذا الجهد الذي يبذله في بيان العلل والمعاني التي تنطوي عليها المسائل، وبيان ما استشكل منها، وبيان مآخذ مختلف الرّوايات والأوجه يندرج كلّه تحت مسمّى "النّكتّ"، على اعتبار أنّ النّكتة هي (مسألة لطيفة أخرجت بدقّة نظر أو إمعان فكر، من نكت رمحه في الأرض إذا أثّر فيها...)[76].

5- بناء على تلك النّكت ـ وما تنطوي عليه من معاني وعلل وشرح لما غمض، ورفع لما استشكل ـ يبني على المسألة فروعا، ويخرّج مسائل.

6- يورد المسألة أحيانا، ثمّ يعترضها بمسألة أخرى من نفس الكتاب، أو من كتاب آخر مشابهة لها في الصّور ومخالفة لها في الحكم، ثمّ يعمد إلى بيان ذلك المعنى أو المدرك الذي جعل المسألتين مختلفتان في الحكم، رغم كونها متشابهتين من حيث الصّورة، وهو ما يعرف بالفرق.

7- قد ينقل الفرق عن غيره، ثمّ يتعقّبه بالتّعليق عليه مبيّنا ضعف الفرق، وأن لا فرق بين المسألتين.

8- كلّ ما يورده من نكتة أو فرق أو تفريع قد يكون نقلا عن شيوخ بلده، أو شيوخه القرويين، وقد يكون نقلا عن علماء المدرسة العراقية أو الأندلسية ممّن لاقاه أو راسله، وقد يكون ذلك من نظره واجتهاده.

ثانيا- منهج ابن يونس في كتابه "الجامع لمسائل المدوّنة والمختلطة": أشار ابن يونس إلى الخطوط العريضة لمنهجه في مقدمّة كتابه، فقال: (فقد انتهى إلى ما رغب فيه جماعة من طلبة العلم ببلدنا في اختصار كتب المدوّنة والمختلطة، وتأليفها على التّوالي، وبسط ألفاظها تيسيرا، وتتبّع الآثار المروية فيها عن النّبي ﷺ، وعن أصحابه رضي الله عنهم، وإسقاط إسناد الآثار، وكثير من التّكرار، وشرح ما أشكل من مسائلها، وبيان وجوهها وتمامها من غيرها من الكتب، فسارعت إلى ذلك رجاءَ النّفع به، والمثوبة عليه إن شاء الله تعالى..)[77]. في ضوء هذه المقدّمة، وبالعودة إلى كتاب "الجامع لمسائل المدوّنة والمختلطة" يمكن رسم المنهج الذي سلكه ابن يونس في تأليفه لكتابه في النّقاط التّالية:

1- جاء الكتاب مقسّما إلى أجزاء حسب ترتيب المدوّنة، كلّ جزء يتضمّن عدّة كتب، وكلّ كتاب يتألّف من عدّة أبواب، وكلّ باب يتضمّن عدّة مسائل.

2- غالبا ما يصدّر الأبواب بنصّ أو أثر، يكون ذلك بمثابة التّأصيل لمختلف مسائل الباب، ثمّ يشرع بعد ذلك في إيراد المسائل مسألة مسألة، نقلا عن المدوّنة.

3- يتخلّل النّقل ـ عادة ـ جملا اعتراضية على سبيل الشّرح، وبيان بعض الألفاظ.

4- يعقب كل ذلك بذكر مختلف الرّوايات المتعلّقة بالمسألة من خارج المدوّنة.

5- عادة ما يشفّع تلك الرّوايات بتخريجات أصحاب مالك، وقد يضيف إليها تخريجات غيرهم ممّن سبقه، أو عاصره.

6- بعد أن يطمئنّ إلى صحّة ما أورده من روايات وأوجه وأقوال يقوم بتوجيه كلّ أولئك، مبيّنا مآخذها، وما انبنت عليه من قواعد وأصول، وقد تتضمّن تلك التّوجيهات الإشارة إلى بعض القواعد الفقهيّة والأصوليّة.

7- بعد التّوجيه يهتمّ بقضيّة التّرجيح، وهي سمة بارزة في كتابه حتى جعلت منه إماما في التّرجيح.

8- ومن القضايا التي اهتمّ بها ابن يونس قضية الفروق، فقد جمع وأبدع وفاق غيره.

9- وقد يضفي على المسألة طابعا خلافيا بما ينقله من خارج المذهب من آراء مخالفة للمذهب عن الصّحابة والتّابعين، وعن المذاهب الأخرى.

ثالثا- تعليق على منهج الصّقلّيين المعروف أنّ المذهب المالكي ظهر فيه اتّجاهان أو منهجان في التّأليف الفقهي؛ منهج يعتمد على نصّ المدوّنة وضبطه، والموازنة بينه وبين مختلف الرّوايات، والتّخريج عليه، وترجيح الصّحيح الثّابت منه، وتّشهير بعض الأقوال، وقد تزعمت المدرسة القروية هذا الاتّجاه.

وهناك اتّجاه آخر مغاير تماما للمنهج القروي؛ وهو منهج استدلالي جعل من المدوّنة أساسا، وبنى عليها فصول المذهب بالأدّلة والقياس بعد تحرير العلل والقواعد، وحمل لواء هذا المنهج فقهاء المدرسة

العراقية، ومن خصائصه: الاهتمام بالتّقعيد الفقهي، ومراعاة الخلاف، والعناية بالتّخريج على أصول المذهب، والاهتمام بذكر الفروق.

وبالعودة إلى منهج الصّقلّيين نجد أنّهما:

1- جعلا من نصوص المدوّنة أساسا وأصلا، ثم عمدوا ـ بعد ذلك ـ إلى شرح ألفاظها، ورفع ما استشكل منها، وإيراد ما خالفها من روايات ووجوه، ثمّ التّخريج عليها، وترجيح الصّحيح منها، وبهذا الصّنيع يكون كلّا منهما قد أخذ بحظّ وافر من النّهج الأثري القروي.

2- فضلا عن ذلك كانت قضية الخلاف وتوجيه الأقوال والرّوايات، وبيان ما تنبني عليه من قواعد وأصول، وكذا قضيّة التّرجيح، وإيراد الفرق، كلّ أولائك كان حاضرا في الكتابين، وخاصّة كتاب "الجامع لمسائل الموّنة"، ممّا جعل منهما قطعة عراقية المنهج.

من خلال كلّ ما سبق ـ وباعتبار الفارق الزّمني الموجود بين الكتابين، والمقدّر بحوالي عشرين سنة[78] ـ يمكن القول أنّ الكتابين صدرا من مشكاة واحدة، وهي ما يمكن أن نصطلح عليه بالمدرسة الصقلّيّة، وأنّ الفرق بينهما في الدّرجة وليس في النّوع؛ بمعنى أنّ بداية الامتزاج بين المصطلح القروي والعراقي ظهر عند عبد الحقّ، وبانت ملامحه بصورة واضحة عند ابن يونس.

فإذا ثبت هذا ـ وقد ثبت ـ فإنّ ما ذكره صاحب كتاب "اصطلاح المذهب" ـ من أنّ معالم التّقارب بين المنهجين؛ العراقي والقروي ظهر مبكّرا على يد ابن أبي زيد القيرواني في نوادره، ونضجت عند أبي الوليد الباجي (ت 474هـ)[79] في منتقاه، وجاء بعده الإمام ابن رشد في "بيانه" مقتفيا آثار الباجي في الدّمج بين المنهجين، وبلغ الدّمج غايته عند القاضي عياض في كتابه "التنبيهات" ـ قد يكون مجانبا للصّواب؛ وبيان ذلك ما يلي:

1- لاشكّ أنّ باكورة الجمع بين أمّهات ودواوين المذهب كانت عند أبي زيد، إلّا أنّ النّكهة العراقية في تحرير الأقيسة، وتقرير القواعد، وإيراد الحجج والبراهين، والاهتمام بقضيّة الفروق والتّرجيح ـ وهي السّمة البارزة عند حذّاق العراقيين ـ كانت غائبة تماما في كتاب "النّوادر"، وغاية ما فعله القيرواني أنّه جمع أقوال المذهب وفروع الأمهات كلّها.

2- مع التّسليم ببراعة الإمام "الباجي" في التّحليل المنطقي للصّور الفقهية، والاستدلال الأصولي على المسائل على شاكلة حذّاق العراقيين، إلّا أنّه جعل أساس "منتقاه" نصوص "الموطّأ"، وليس نصوص "المدوّنة" مخالفا بذلك مدرسة العراقيين الذين جعلوا "المدوّنة" كالأساس، ثمّ بنو عليها استدلالاتهم وأقيستهم.

3- كما أنّ تقدّم ابن يونس عن الباجي من حيث الزمن جعل الصّقلّي حائزا لفضل السّبق، فضلا عن التزامه بالمنهج العراقي الذي جعل "المدوّنة" كالأساس.

المطلب الثّالث: تأثّر علماء المذهب المالكي بالصّقلّيين

لقد بدا جليّا من خلال ما تمّ عرضه سلفا أنّ ملامح التّقارب بين المنهج الأثري القروي، وبين منهج الرّأي العراقي، وبداية الدّمج بين المدرستين؛ القروية والعراقية ظهرت مع كتاب: "النّكت والفروق" لعبد الحقّ، وبلغا الغاية في ذلك مع كتاب "الجامع لمسائل المدوّنة" لابن يونس، وكانا محلّ تقدير وإعجاب واهتمام العلماء ممّن أتى من بعدهما، وفيما يلي بيان لمكانة الصّقلّيين بين العلماء، وتأثّر علماء المرحلة اللّاحقة بهما.

الفرع الأوّل: الصّقلّيين في أعين العلماء

كانت شخصيّة ابن يونس وعبد الحقّ محلّ تقدير وإعجاب من جاء بعده من العلماء؛ حيث نظروا إليهما وإلى كتابيهما بعين الرّضى والإعجاب، وتكلّموا فيهما بلسان التّقدير والاحترام، وطارت بمؤلّفيهما الرّكبان شرقا وغربا، فنالا حظهما من القبول والاعتبار، واكتسبا مكانتهما في التدّاول والاعتماد، وفرضا نفسيها ووجودهما في أشهر مؤلفات من جاء بعدهم، وقبل الإشارة إلى أشهر العلماء الذين أكثروا النّقل عنهما بودي أن أورد باقة من نصوص العلماء التي من شأنها أن تبرز مكانة ابن يونس ومنزلة كتابه "الجامع" عند أعلام المذهب.

فقد جاء وصفه في شجرة النّور بأنّه (الإمام الحافظ النّضّار أحد العلماء، وأئمّة التّرجيح الأخيار، الفقيه الفاضل، الملازم للجهاد، الموصوف بالنّجدة الكامل)[80]، وقال بن عرفة (ت 803هـ)[81] مقرّا بجهده في خدمة المذهب (ابن يونس من ضمن الذين تعبوا في تحرير المذهب وتهذيبه)[82]، وانبرى الحطّاب[83] مدافعا عنه فقال:(إنّ إمامة ابن يونس وجلالته وثقته معروفه، فلا ينبغي أن يطعن في ثقته)[84].

أمّا كتابه فقد أضحى مصحفا للمذهب، وعمدة في الفتوى، وسجّلا حافظا لأقوال من سبق وعاصر الإمام، ولقد شهد بذلك ثلّة من العلماء؛ فهذا القاضي عياض يؤكّد أنّ (عليه المذاكرة في المغرب)[85]، وعدّه الفقيه السّرقوسي[86] ضمن الكتب المعتمدة في الفتوى فقال: (إنّ المعتمد في ذلك: الموطّأ، والمدوّنة، وابن يونس، والمقدّمات، والبيان، والنّوادر)[87]، وقد امتاز بدقّة النّقل، وصحّة مسائله حتى غدا مصحفا للمذهب، وقد صرّح بذاك الحجوي الفاسي[88] فقال: (عليه اعتمد من جاء بعده، وكان يسمّى مصحف المذهب؛ لصحّة مسائله)[89]، وهو عند "خليلّ"[90] أحد الأربعة الذين اعتمد على ترجيحاتهم في مختصره، وخصّه بالذّكر قائلا: (وبالترجيح لابن يونس)[91]. وقال "ابن عرفة" معلّلا ذلك: (لأنّه لم يقع لأحد من المتأخرين ما وقع لهم في تحريره وتهذيبه)[92].

الفرع الثّاني: تأثّر أعلام الفقه المالكي بالصّقلّيين

لقد أثّر ابن يونس وعبد الحق في أعلام الفقه المالكي بعد أن ذاع صيت مؤلّفاتهم خارج صقلّيّة، وغدت مصدرا يغترف منها العلماء، وأضحى أعلامها مراجعا يستشهد بأقوالهم وآرائهم واجتهاداتهم، ولا تسع هذه الورقة حصر كلّ المتأثّرين بالصّقلّيّين، وحسبها في ذلك التّركيز على ثلّة منهم ممّن أكثر النّقل عنهما؛ وهم[93]:

1- أبو عبد الله محمّد بن علي المازري (ت 536هـ)[94]: الشّهير بالإمام، أحد الأربعة عند خليل، نقل عن الصّقلّيين في شرحه " التلقين" للقاضي عبد الوهّاب.

2- أبو عبد الله محمّد بن عرفة الورغمي التّونسي (ت 803هـ): وكان تأثّره بعلماء صقلّيّة ملحوظا، وآية ذلك كثرة النّقل عنهم في مختصره الفقهيّ، وخاصّة بن يونس.

3- أبو العبّاس شهاب الدّين القرافي (ت 684هـ): الذي انتهت إليه رئاسة الفقه المالكي في مصر في زمانه، وقد أكثر النّقل عن ابن يونس خاصّة؛ حيث نقل عنه في "ذخيرته" في أكثر من ألف موضع.

4- ضياء الدّين خليل بن إسحاق الجندي (ت 776هـ): في كتابه "التّوضيح". الذي شرح فيه مختصر "ابن الحاجب"، وقد صرّح باعتماد ترجيحاته في المختصر.

5- أبو الوليد بن رشد (ت 520هـ): أحد الأربعة عند خليل، نقل عنه من كتابيه: "البيان والتّحصيل"، و"المقدّمات الممهّدات" ولم يكثر.

6- أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي (ت 544هـ): الذي أكثر النّقل عنهما في كتابه "التّنبيهات"، بل وقد أثنى على اجتهاداتهما، ودقّة نظرهما وخاصّة ابن يونس.

7- أبو العبّاس أحمد بن يحي الونشريسي (ت914هـ)[95]: صاحب كتابي "المعيار المعرب"، و"عدّة البروق"، وكان تأثّر الونشريسي بان يونس ملحوظا، وقد أكثر النّقل عنه.

فهذه ثلّة من مشاهير علماء الفقه المالكية ومجتهديها[96]، من مختلف أقطار العالم الإسلامي، ممّن تأثّر بالصّقلّيّين، وأكثروا النّقل عنهما، والاستشهاد بأقوالهما، وهذا يدلّ على أنّ تأثير جهود الصّقلّيّين لم يكن مقتصرا على صقلّيّة فحسب، ولا على المرحلة التي عاشا فيها، وإنّما امتدّ التّأثير طولا وعرضا فشمل مختلف أقطار العالم الإسلامي، وامتدّ عمقا فترك بصماتهما في مؤلّفات مشاهير علماء المالكيّة ومجتهديها.

خلاصة

لقد كان دخول المذهب المالكي إلى صقلّية مبكّرا، وكان لأصحاب "سحنون" الدّور البارز في إرساء دعائم المذهب في شبه الجزيرة، ولم تتكوّن لها مدرسة من أبنائها إلّا في النّصف الأوّل من القرن الرّابع الهجري، وفي مقدّمتهم الصّقلّيّان اللذان استطاعا الدّمج بين الاصطلاحين؛ القروي والعراقي، ويتجلّى هذا الدّمج من خلال كتابيهما: "النّكت والفروق"، و"الجامع لمسائل المدونة"، وقد طارت بهما الرّكبان شرقا وغربا، وكانا محلّ إعجاب وتقدير واهتمام من جاء بعدهما من العلماء.

نتائج

من خلال ما جاء في هذه الورقة يمكن القول أنّ لعبد الحق وابن يونس الصّقلّيّين دور بارز في خدمة المذهب المالكي، من خلال التّقريب والدّمج بين المدرستين المالكيتين؛ العراقية والقيروانية حتى أضحت مدرسة قائمة بذاتها، ويتجلّى هذا الدّمج من خلال:

1- النّقل الدّقيق لعدد هائل من المرويات، والأوجه، وأقوال من عاصر المدرسة الصقلّيّة، ومن سبقها من مختلف المدارس.

2- إسهامات في شرح الأقوال والتّعاليق ورفع الإشكالات، مع توجيه لمختلف الروايات والأقوال، وما تفرّع عن ذلك من قواعد وضوابط ومقاصد.

3- الكمّ الهائل من الاجتهادات بين تخريج وترجيح وذكر فرق.

فكانت مدرسة فقهية مالكية قيروانية المضمون والمحتوى، عراقية النّكهة والمنهج، امتدّ تأثيرها طولا فانتشرت في كلّ عواصم المذهب المالكي، وعرضا فكانت حاضرة في مختلف حلق المذاكرة، وعمقا فتسرّبت آراؤها إلى بطون مختلف مؤلّفات السّادة المالكية في المراحل اللّاحقة.

قائمة المراجع

1- ابن الأثير؛ أبو الحسن علي بن أبي الكرم (ت630هـ)، الكامل في التّاريخ، ت: عمر عبد السّلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1(1417هـ - 1997م).

2- ابن الجلّاب؛ عبيد الله بن الحسين بن الحسن (ت378هـ)، التّفريع، ت: حسين صالح الدّهماني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1408هـ -1987م.

3- ابن بشكوال، أبو القاسم خلف بن عبد الملك، الصّلة، اعتنى به: عزّت العطّار، مكتبة الخانجي، ط2(1374هـ ــ 1955م).

4- ابن خلدون؛ عبد الرّحمن (ت808هـ)، العِبَر وديوان المبتدأ والخبر، ت: خليل شحّاتة، دار الفكر، بيروت، ط2، (1408هـ -1988م).

5- ابن خلكان، شمس الدّين أحمد بن محمّد (ت681)، سير أعلام النّبلاء، ت: شعيب الأرناؤوط، مؤسّسة الرّسالة، دون بلد، ط3(1405هـ/1985م).
6- ابن عساكر؛ ابن القاسم بن الحسين (ت499هـ)، تاريخ دمشق، ت: عمرو بن عرامة، دار الفكر للطّباعة والنّشر، دون ط، 1415هـ -1995م.
7- ابن فرحون؛ إبراهيم بن علي بن محمد (ت799هـ)، الدّيباج المذهّب في معرفة أعيان المذهب، ت: محمّد الأحمدي أبو النّور، دار التّراث للطّباعة والنّشر، القاهرة، د.ط، د.ت.
8- ابن قاضي شهبة؛ ابن بكر أحمد (ت851)، طبقات الشّافعيّة، ت: الحافظ عبد الحليم حان، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1407هـ.
9- ابن يونس الصّقلّي؛ أبو بكر محمّد (ت541هـ)، الجامع لمسائل المدوّنة والمختلطة، ت: مجموعة باحثين لاستكمال درجة الدّكتوراه، دار الفكر للطّباعة والنّشر، ط1(1434هـ -2013م).
10- أبو العرب؛ محمّد بن تميم، طبقات علماء إفريقيا وتونس، دار الكتاب اللّبناني، بيروت ـ لبنان.
11- إحسان عبّاس، العرب في صقلّيّة، دار الثّقافة، بيروت، لبنان، ط1، 1975م.
12- إسماعيل بن محمّد البغدادي (ت1399هـ)، هديّة العارفين في أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين، دار إحياء التّراث، بيروت، د.ط، د.ت.
13- السّبكي؛ تاج الدّين (ت711)، طبقات الشّافعيّة الكبرى، ت: محمود محمّد الطّناحي، محمّد عبد الفتّاح الحلو، دار فجر للطّباعة، ط3، 1413هـ.
14- الجرجاني؛ علي بن محمّد بن علي (ت816هـ)، التّعريفات، ت: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1(1403هـ -1983م).
15- الحجوي؛ محمّد بن الحسن (ت1376)، الفكر السّامي في تاريخ الفكر الإسلامي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط(1416هـ/1995م).
16- الحطّاب؛ شمس الدّين أبو عبد الله (ت954هـ) مواهب الجليل شرح مختصر خليل، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان ـ ط 1، 1416هـ.
17- ياقوت الحموي؛ أبو عبد الله شهاب الدّين (ت 317هـ)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ط2، د.ت.
18- الحميري؛ أبو عبد الله محمّد ابن عبد الله، الرّوض المعطار في خبر الأقطار، ت: إحسان عبّاس، مؤسّسة ناشر للثّقافة، بيروت، ط2، 1980م.
19- الدّبّاغ؛ أبو زيد عبد الرّحمان (ت699هـ)، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، ت: محمّد ماصور، المكتبة العتيقة، تونس، د.ط، 1978م.
20- الدّسوقي؛ محمّد بن عرفة، حاشية الدّسوقي، دار الفكر، بيروت، د.ط، د.ت.
21- الذّهبي؛ شمس الدّين محمد بن عثمان (ت748)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، ت: إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، د.ط، 1990م.
22- الزّهراني؛ علي بن محمّد بن سعيد، الحياة العلميّة في صقلّية، مطابع جامعة أمّ القرى، 1417م.
23- السّلفي، أبو طاهر أحمد بن محمّد (ت576هـ)، معجم السّفر، ت: عبد الله عمر البارودي، المكتبة التّجارية، مكّة، د.ط، د.ت.
24- حسن حسني عبد الوهاب، العمر في المصنّفات والمؤلّفات التّونسيّة، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1990م، بيروت ـ لبنان، د.ط، د.ت.
25- عبد الحقّ؛ أبو محمّد بن هارون السهمي (ت466هـ)، النّكت والفروق لمسائل المدوّنة والمختلطة، اعتنى به ابن الفضل الدّمياطي، دار ابن حزم، بيروت، ط 1 (1430هـ-2009م).

26- عيّاض؛ أبو الفضل بن موسى بن عاض اليحصبي (ت544هـ)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، ت: محمد بن تاويت وآخرون، مطبعة فضالة بالمحمّدية، المغرب، ط3، دون ت.
27- محمد إبراهيم علي، اصطلاح المذهب عند المالكية، دار البحوث للدّراسات الإسلامية وإحياء التّراث، دبي، ط 2 (1423هـ - 2002م).
28- محمّد الزّوين، ابن يونس الصّقلّي وأثره في الفقه المالكي، دار أبي رقراق، الرّباط، ط 1، 2009م.
29- محمّد محفوظ، تراجم المؤلّفين التّونسيّين، دار الغرب الإسلامي، ط2، 1914م.
30- مخلوف؛ محمّد بن محمّد بن سالم، شجرة النّور الزّكيّة في طبقات المالكية، دار الكتب العلميّة، لبنان، ط1(1424هـ-2003م).
31- موراني ميكلوش، دراسات في مصادر الفقه المالكي، ترجمة سعيد بحيري وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، د.ط، (1409هـ-1988م).
32- الونشريسي؛ أبو العبّاس أحمد بن يحي (ت914هـ)، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، وزارة الأوقاف والشّؤون الإسلاميّة، المغرب، د.ط، د.ت.

الهوامش:

[1]- صقلّيّة جزيرة ثلاثية الأضلاع تقريبا، تبعد عن السّاحل الإفريقي حوالي: 165 ميل، وعن السّاحل الإيطالي: حوالي ثلاثة أميال، وتمّ فتحها في عهد الأغالبة سنة 112هـ، وكان تسليم آخر المدن الصّقلّية للنّورمان سنة 485هـ، وخلال هذه الفترة شهدت العديد من الاضطرابات والفتن، ولم تنعم بالهدوء والاستقرار إلّا في عهد الأسرة الكلبية؛ حيث تمّ إسناد أمر صقلّية إلى هذه الأسرة بداية من سنة ستّ وثلاثين وثلاثمائة (336هـ) حتى سقوطها، وخلال حكمها - وخاصّة خلال الفترة (334هـ-405هـ) - شهدت شبه الجزيرة نهضة علمية وثقافية واقتصادية واسعة، جعلتها قبلة للعلماء، ومحجّا للأدباء، ومقصدا للوجهاء. ينظر تاريخ الجزيرة ابن الأثير؛ أبو الحسن علي بن أبي الكرم، عزّ الدّين علي بن محمّد، الكامل في التّاريخ، ت: عمر بن عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي بيروت - لبنان، ط1(1417هـ-1997م)، 4/253-269، ابن خلدون: العبر وديوان المبتدأ أو الخبر في تاريخ العرب ومن عاصرهم من ذوي الشّأن الأكبر، ت: خليل شحّادة، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط2(1408هـ/1988م)، 4/253 – 269.

[2]- هو أسد بن فرات بن سنان، مولده كان سنة 144هـ، ووفاته كانت سنة 213هـ، ترجمته عند عياض بن موسى اليحصبي، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، 1/29-30، ابن فرحون؛ إبراهيم نور الدّين، الدّيباج المذهّب في معرفة أعيان المذهب، 1/306،305. أبو العرب، محمّد بن تميم، طبقات علماء إفريقيا وتونس، دار الكتاب اللبناني، بيروت - لبنان، 1/82،81.

[3]- شيخ إفريقيا وفقيهها، توفّي سنة 240هـ. ترجمته عند عياض، ترتيب المدارك، المرجع السّابق، 4/45، ابن فرحون، الدّباج المذهّب، المرجع السّابق، 2/30، أبو العرب، طبقات علماء إفريقيا، المرجع السّابق، ص101.

[4]- توفّي سنة 248هـ، ترجمته عند عياض، ترتيب المدارك، المرجع السّابق: 4/193.

[5]- توفّي سنة 320هـ، قيل عاش 100 سنة. ترجمته عند عياض، ترتيب المدارك، المرجع السّابق، 2/328

[6]- توفّي سنة 281هـ. ترجمته عند عياض، ترتيب المدارك، المرجع السّابق، 4/356، ابن فرحون، الدّيباج المذهّب، المرجع السّابق 1/374، محمّد مخلوف، شجرة النّور الزّكيّة في طبقات المالكية، دار الكتب العلميّة، لبنان، ط1(1424هـ-2003م)، 1/107.

[7]- توفّي سنة 319. ترجمته عند عياض، ترتيب المدارك، المرجع السّابق، 5/296، محمّد مخلوف، شجرة النّور الزّكيّة، المرجع السّابق، 1/122.

[8]- وذكر إحسان عبّاس - في كتابه العرب في صقلّيّة - أنّ من أوائل من دخل صقلّيّة ونشر المذهب المالكي فيها: عبد الله بن حمدون الكلبي، المتوفى سنة 270هـ، ودعامه بن محمّد المتوفى سنة 297، وقد تولّى قضاء صقلّيّة، وهما من أصحاب سحنون. ينظر إحسان عبّاس، العرب في صقلّيّة، ط1، دار الثّقافة، بيروت، لبنان، 1975م، ص 95-96.

[9]- توفّي سنة 334هـ، ترجمته عتد: عياض، المرجع السّابق، 26/6.

[10]- ترجمته عتد الدّبّاغ؛ أبي زيد عبد الرّحمان، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، ت: محمّد ماصور، المكتبة العتيقة، تونس، د.ط، 1978م، 10/3، ترتيب المدارك، المرجع السّابق 256/7، الدّيباج المذهب، المرجع السّابق، 349/1.

[11]- ترجمته عند: عياض، ترتيب المدارك، المرجع السّابق، 256/7.

[12]- له تواليف عدّة؛ منها: كتاب أخبار الصّالحين، دليل القاصدين، الرّقائق، وغيرها. ترجمته عتد ابن عساكر، تاريخ دمشق، ابن القاسم بن الحسين، ت: عمرو بن عرامة، دار الفكر للطّباعة والنّش، د.ط، 1415هـ -1995م، 296/38. الحموي؛ أبي عبد الله شهاب الدّين، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ط2، 1995م، 254/3.

[13]- ينظر السّلفي؛ أبي طاهر، معجم السّفر، ت: عبد الله البارودي، المكتبة التّجارية، مكّة، د.ط، د.ت، ص 835.

[14]- وتذكر المصادر أنّ لقمان بن يوسف الغسّاني ـ المتوفّى سنة 319 ـ جلس يدرّسها مدّة أربعة عشرة سنة حتى خرج له في جسمه جراح من دسّ اللّحوح كان سبب موته. ينظر ترتيب المدارك: 297/5.

[15]- ترجمته عند عياض، ترتيب المدارك، المرجع السّابق، 164/8، ابن بشكوال، أبي القاسم خلف بن عبد الملك، الصّلة، اعتنى به: عزت العطار، مكتبة الخانجي، ط2(1374هـ ــ 1955م)، ص 166، وبرايل مدينة بالأندلس. ينظر الحموي، معجم البلدان، المرجع السّابق،407/1.

[16]- ترجمته عند ابن فرحون، الدّيباج المذهّب، المرجع السّابق، 352/2.

[17]- ترجمته عند ابن بشكوال، الصّلة، المرجع السّابق، ص 166.

[18]- لاشكّ أنّ كتبا أخرى دخلت الجزيرة؛ ككتب ابن سحنون، ومؤلّفات العراقيّين، وكتب القاضي عبد الوهّاب وغيرها؛ بدليل أنّهما من مصادر ابن يونس في موسوعته الجامع.

[19]- الحميري، ابن عبد الله، الرّوض المعطار في خبر الأقطار، ت: إحسان عبّاس، مؤسّسة ناشر للثّقافة، بيروت، ط2، 1980م، ص 366.

[20]- ترجمته عند محمّد مخلوف، شجرة النّور الزّكية، المرجع السّابق، ص 146.

[21]- ترجمته عند عياض، ترتيب المدارك، المرجع السّابق، 215/6، محمّد مخلوف، شجرة النّور، المرجع السّابق، 73/6، ابن فرحون، الدّيباج المذهّب، المرجع السّابق، 427/1.

[22]- ترجمته عند عياض، ترتيب المدارك، المرجع السّابق، 269/7، محمّد مخلوف، شجرة النّور الزّكيّة، المرجع السّابق 146/1.

[23]- علي بن محمّد بن سعيد الزّهراني، الحياة العلميّة في صقلّية، مطابع جامعة أمّ القرى، 1417م، ص 242.

[24]- ترجمته عند عياض، ترتيب المدارك، المرجع السّابق، 270/7، ابن فرحون، شجرة النّور الزّكيّة، المرجع السّابق، 146/1.

[25]- ترجمته عند عياض، ترتيب المدارك، المرجع السّابق، 92/7، 97، ابن فرحون، الدّيباج المذهّب، المرجع السّابق: 102/2،101.

[26]- لأبي الحسن القابسي: لخّص فيه موطّأ مالك برواية ابن القاسم، واختصر فيه على ما اتّصل، يظمّ 250 حديثا. ينظر تراجم المؤلّفين التّونسيّين، محمّد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، ط2، 1914م، 49/4.

[27]- ترجمته عند عياض، ترتيب المدارك، المرجع السّابق، 101/8. محمّد مخلوف، شجرة النّور الزّكيّة، المرجع السّابق، 184/1.

[28]- المتوفّى سنة 544هـ بمرّاكش، ترجمته عتد ابن فرحون، الدّيباج المذهّب، المرجع السّابق 51/2، محمّد مخلوف، شجرة النّور الزّكيّة، المرجع السّابق، 205/1.

[29]- ينظر عياض، ترتيب المدارك، المرجع السّابق، 271/2.

[30]- نسبة إلى الحسن بن علي بن أبي الحسن الكلبي الذي ولاّه المنصور الفاطمي أمر صقلّية، وكنيته أبو الغنائم، وتذكر المصادر أنّه بدايّة من سنة ستّ وثلاثين وثلاثمائة (336هـ) تمّ إسناد أمر صقلّيّة إلى الأسرة الكلبيّة، وكانت هذه الأسرة

من أخلص الأسر للخلافة العبيديّة، وتعاقب على الجزيرة من أفراد هذه الأسر عشرة ولّاة، واستمرّت حوالي خمسا وتسعين سنة. ينظر ابن خلدون، المرجع السّبق، 266/4، إحسان عبّاس، العرب في صقلّيّة، المرجع السّابق، 45/1.

[31]- وذلك بداية من سنة 334هـ إلى غاية سنة 405هـ، ثمّ بعد ذلك بدأ الوهن والخلاف يدبّ في أفراد البيت الكلبي.

[32]- بداية الفتح كانت سنة 212هـ، واكتمل سنة 289، وبعد ستّ سنوات سقطت في أيدي العبيديّين سنة 295هـ.

[33]- ترجمته عند عياض، ترتيب المدارك، المرجع السّابق، 114/6، ابن فرحون، الدّيباج المذهّب، المرجع السّابق، 240/2، محمّد مخلوف، شجرة النّور، المرجع السّابق، 173/1.

[34]- ترجمته عند عياض، ترتيب المدارك، المرجع السّابق 100/7.

[35]- ترجمته عند عياض، ترتيب المدارك، المرجع السّابق: 220/7، ابن فرحون، الدّيباج المذهّب، المرجع السّابق: 26/2.

[36]- ترجمته عند عياض، ترتيب المدارك، المرجع السّابق، 229/7، ابن فرحون، الدّيباج المذهّب، المرجع السّابق، 132/2.

[37]- ترجمته عند السّبكي، تاج الدّين، طبقات الشّافعيّة الكبرى، ت: محمود محمّد الطّناحي، محمّد عبد الفتّاح الحلو، دار فجر للطّباعة، ط3، 1413هـ، 73/5، ابن قاضي شهبة، أبو بكر أحمد بن محمّد، طبقات الشّافعيّة، ت: الحافظ عبد الحليم حان، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1407هـ، 255/6.

[38]- ترجمته عند السّلفي، معجم السّفر، المرجع السّابق، 190/1.

[39]- ترجمته عند السّلفي، معجم السّفر، المرجع السّابق، 235/1.

[40]- ترجمته عند ترجمته عند الذّهبي، شمس الدّين محمد بن عثمان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، ت: إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، د.ط، 1990م، 105/1، ابن خلكان، شمس الدّين أحمد بن محمّد، سير أعلام النّبلاء، ت: شعيب الأرناؤوط، مؤسّسة الرّسالة، دون بلد، ط3(1405هـ/1985م)، 5/21.

[41]- ترجمته عند عياض، ترتيب المدارك، المرجع السّابق: 114/8، ابن بشكوال، الصّلة، المرجع السّابق، 240/2-241، محمّد مخلوف، شجرة النّور الزّكيّة، المرجع السّابق، 111/1، الحجوي، محمّد بن الحسن، الفكر السّامي في تاريخ الفكر، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط (1416هـ - 1995م)، 245/2، حسن حسني عبد الوهاب، العمر في المصنّفات والمؤلّفات التّونسيّة، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1990م، بيروت - لبنان، د.ط، د.ت، 276/2.

[42]- ترجمته عند عياض ترتيب المدارك، المرجع السّابق، 262/3.

[43]- ينظر محمّد علي إبراهيم، اصطلاح المذهب عند المالكيّة، المرجع السّابق، ص 101.

[44]- ترجمته عند عياض، ترتيب المدارك، المرجع السّابق، 122/4.

[45]- ترجمته عند عياض، ترتيب المدارك، المرجع السّابق: 152/4.

[46]- ترجمته عند عياض، ترتيب المدارك، المرجع السّابق، 60/3.

[47]- موراني ميكلوش، دراسات في مصادر الفقه المالكي، ترجمة سعيد بحيري وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، د.ط، (1409هـ-1988م)، ص 162.

[48]- ترجمته عند عياض، ترتيب المدارك، المرجع السّابق، 222/4.

[49] - ترجمته عند عياض، ترتيب المدارك، المصدر السّابق: 167/4.

[50]- موراني ميكلوش، دراسات في مصادر الفقه المالكي، المرجع السّابق، ص 152.

[51]- ترجمته عند عياض، ترتيب المدارك، المرجع السّابق، 276/4.

[52]- محمّد علي إبراهيم اصطلاح المذهب عند المالكية، المرجع السّابق، ص 154.

[53]- ترجمته عند عياض، ترتيب المدارك، المرجع السّابق، 60/3.

[54]- ترجمته عند عياض، ترتيب المدارك، المرجع السّابق، 183/6، ابن فرحون، الدّيباج المذهّب، المرجع السّابق، 317/1.

[55]- ينظر ابن خلدون، المقدّمة، المرجع السّابق، ص 18.

[56]- ترجمته عند عياض، ترتيب المدارك، المرجع السّابق، 18/7، ابن فرحون، الدّيباج المذهّب، المرجع السّابق، 2/ 232.

[57]- ينظر محمّد علي إبراهيم، اصطلاح المذهب عند المالكية، المرجع السّابق، ص 263.

[58]- أبو بكر محمّد بن يونس الصّقلّي، مقدّمة "الجامع لمسائل المدونة والمختلطة"، ت: مجموعة باحثين لاستكمال درجة الدّكتوراه، دار الفكر للطّباعة والنّشر، ط 1، (1434هـ - 2013م).

[59]- اصطلاح المذهب: ص105، 106.

[60]- ترجمته عند عياض، ترتيب المدارك، المرجع السّابق، 375/3.

[61]- ترجمته عند عياض، ترتيب المدارك، المرجع السّابق: 257/4.

[62]- ترجمته عند عياض، ترتيب المدارك، المرجع السّابق: 258/4.

[63]- ترجمته عند عياض ترتيب المدارك، المرجع السّابق: 36/4، ابن فرحون، الدّيباج المذهّب، المرجع السّابق: ص374.

[64]- ينظر اصطلاح المذهب: ص139.

[65]- ترجمته عتد ابن فرحون، الدّيباج المذهّب، المرجع السّابق، 127/2.

[66]- ترجمته عند عياض، ترتيب المدارك المرجع السّابق، 274/5.

[67]- ينظر محمّد علي إبراهيم، اصطلاح المذهب عند المالكية، المرجع السّابق، ص 228.

[68]- ترجمته عتد عياض، ترتيب المدارك المرجع السّابق، 76/7.

[69]- حسين صالح الدّهماني مقدمّة محقّق كتاب التّفريع لابن الجلّاب، ت: حسين صالح الدّهماني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1408هـ-1987، 125/1.

[70]- وقد اعتمد إلى جانب المصادر الفقهيّة صحيح مسلم والبخاري، وشرح غريب الموطّأ لعبد لملك بن حبيب، وغريب الحديث لأبن قتيبة الدّينوري، والنّاسخ والمنسوخ لأبي جعفر النّحاس.

[71]- وإن كانت غائبة عن مصادر عبد الحقّ إلا أنّها حاضرة بصورة أخرى من خلال شرح الأبهري لها.

[72]- وهناك كتب أخرى كانت حاضرة، ولكن بصورة أقلّ؛ كموطّأ ابن وهب، وكتب أشهب، ومختصر المدوّنة لحمديس، وكذا مختصر ابن أبي زمنين.

[73]- سبقت الإشارة إلى أنّ السّليمانية من الكتب التي دخلت مبكرا إلى صقلّيّة، وأنّ البرادعي ممّن دخل صقلّيّة واستقرّ فيها، وألّف فيها كتبه بما فيها التّهذيب.

[74]- أبو محمد عبد الحقّ بن هارون، مقدّمة كتاب "النّكت والفروق لمسائل المدوّنة والمختلطة" اعتنى به ابو الفضل الدّمياطي، دار ابن حزم، بيروت، ط1(1430هـ-2009م).

[75]- درج متأخّرو المالكية ترتيب الأبواب الفقهية على نسق مخالف لترتيب المدوّنة.

[76]- الجرجاني؛ علي بن محمّد بن علي، التّعريفات، ت: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1(1403هـ - 1983م)، ص 246.

[77]- ابن يونس، مقدمة كتاب الجامع لمسائل المدوّنة والمختلطة.

[78]- على اعتبار أنّ الفراغ من تأليف كتاب النّكت كان سنة 418هـ، وأنّ وفاة ابن يونس كانت سنة 451هـ، وأنّ تأليفه للكتاب كان بصقلّيّة.

[79]- ترجمته عند عياض، ترتيب المدارك، المرجع السّابق، 117/8.

[80]- محمّد مخلوف، شجرة النّور الزّكيّة، المرجع السّابق، 111/1.

[81]- هو أبو عبد الله محمّد بن عرفة الورغمي، صاحب المختصر الفقهي، ترجمته عتد الدّيباج المذهّب، المرجع السّابق، 331/2.

[82]- الدّسوقي؛ محمّد بن عرفة، حاشية الدّسوقي على الشّرح الكبير للدّردير، دار الفكر، بيروت، د.ط، د.ت، 22/1.

[83]- هو أبو عبد الله محمّد بن عبد الرّحمن الرّعيني المتوفّي سنة 202هـ، ترجمته عتد محمّد مخلوف، شجرة النّور الزّكيّة، المرجع السّابق، ص 220.

[84]- الحطّاب؛ أبو عبد الله محمّ بن عبد الرّحمن، مواهب الجليل شرح مختصر خليل، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط 1، 1416هـ، 436/5.

[85]- عياض، ترتيب المدارك، المرجع السّابق، 114/8.

[86]- هو أبو عمر عثمان بن علي، كان حيّا قبل 576هـ، ترجمته عتد إسماعيل بن محمد البغدادي، هديّة العارفين في أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين، دار إحياء التّراث، بيروت، د.ط، د.ت، 653/3.

[87]- الونشريسي؛ أبي العبّاس أحمد بن يحي المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، وزارة الأوقاف والشّؤون الإسلاميّة، المغرب، 109/11.

[88]- هو محمّد بن الحسن الثّعالبي الفاسي، المتوفّي سنة 1376م، صاحب الفكر السّامي.

[89]- الحجوي؛ محمّد بن الحسن، الفكر السّامي في تاريخ الفكر الإسلامي، 245/2.

[90]- هو ضياء الدّين خليل بن إسحاق الجندي المتوفّي سنة 776هـ، ترجمته عتد شجرة النّور الزّكيّة، المرجع السّابق، ص 223.

[91]- مقدمّة خليل في مختصره.

[92]- الدّسوقي، حاشية الدّسوقي على الشّرح الكبير، المرجع السّابق، 22/1.

[93]- ينظر محمّد الزّوين، ابن يونس الصّقلّي وأثره في الفقه المالكي، دار أبي رقراق، الرّباط، ط 1، 2009م، ص 583.

[94]- ترجمته عند ابن فرحون، الدّيبّاج المذهّب: 250/2.

[95]- ينظر ترجمته عند محمّد مخلوف، شجرة النّور الزّكيّة، المرجع السّابق، ص 274.

[96]- إلى جانب هؤلاء نجد الزّرويلي في كتابه: شرح التّهذيب، المواق في كتابه: التّاج والإكليل، والخرشي في شرحه على مختصر خليل، والزّرقاني في شرحه على المختصر، والرّهوني في حاشيته على شرح المختصر، وغيرهم كثير.